ضم الجولان
ومفاوضات الحكم الذاتي

كان القرار الاسرائيلي القاضي بضم مرتفعات الجولان السورية المحتلة الى اسرائيل من اهم الأحداث التي شهدتها منطقة الشرق الأوسط في الفترة الماضية التي يغطي هذا التقرير احداثها. ويبدو ان حكومة الليكود، برئاسة مناحيم بيغن، تعيش، هذه الأيام، هاجس الانسحاب النهائي من سيناء المقرر في ٢٦ نيسان (ابريل) القادم؛ تماما كما كان عليه الأمر في الصيف الماضي، قبيل الانتخابات الاسرائيلية العامة، عندما لجأت حكومة بيغن الى اتباع خطوات دراماتيكية في المنطقة لتحقيق اهداف حزبية انتخابية.

ويشتمل هذا التقرير ايضا على عدة مواضيع اسرائيلية اخرى، اهمها: زيارة الكسندر هيغ، وزير الخارجية الأميركي، الى اسرائيل للبحث في استئناف مباحثات الحكم الذاتي بين مصر واسرائيل؛ وزيارة اريئيل شارون، وزير الدفاع الاسرائيلي الى القاهرة لوضع الترتيبات النهائية لانسحاب اسرائيل من سيناء. هذا، إضافة للتوقعات الاسرائيلية بالنسبة لمسار السلام المصري ــ الاسرائيلي، خلال الفترة القادمة، اي قبل نيسان (ابريل) القادم وبعده.

قرار ضم الجولان

لم يكن قرار مناحيم بيغن، رئيس الوزراء الاسرائيلي، الخاص بعرض مشروع قانون ضم الجولان مفاجأة من ناحية مضمون القرار، بل تمثلت المفاجأة بالنسبة للجميع، سواء داخل اسرائيل أم خارجها، بتوقيت طرح المشروع على الكنيست والأسلوب الذي عرض فيه عليها.

فقد نصت الفقرة الحادية عشرة من الخطوط الأساسية للحكومة، على ان اسرائيل لن تتخلى عن هضبة الجولان، ولن تزيل اية مستوطنة اقيمت فيها، حتى ولو تمت مفاوضات مع سوريا؛ وعلى الرغم من هذا الوضوح في نوايا الحكومة تجاه الجولان، فان بيغن فاجأ الجميع بصدمة التوقيت الذي اختاره لاتخاذ القرار، مستغلا اهتمام العالم بأحداث بولونيا، وبالطريقة التي عرض بها المشروع امام الكنيست مساء يوم ١٤/١٢/١٩٨١، بحيث تمت المصادقة عليه بالقراءات: الأولى والثانية والثالثة بأغلبية ٦٣ صوتا مؤيدا ضد ٢١ صوتا معارضا؛ وذلك خلال جلسة قصيرة استمرت ساعات معدودة، غاب عنها رؤساء المعارضة العمالية، بعد ان كانوا قد تلقوا تطمينات من رئيس الحكومة نفسه، بأنه لن يقدم على إصدار مثل هذا القانون خلال هذه الفترة. ويحتوي قانون هضبة الجولان، كما جاء في القرار، على ثلاثة بنود، يدعو الأول منها الى البدء بتطبيق القضاء والقانون والادارة الاسرائيلية على هضبة الجولان، ويحدد الثاني موعد البدء بتطبيق القانون بالساعة التي يصادق فيها الكنيست عليه؛ اما البند الثالث، فيعطي لوزير الداخلية صلاحيات إصدار الأنظمة الضرورية لتطبيق هذا القانون.

ومن جهة اخرى، احدث قرار بيغن المفاجيء شرخا في وحدة كتلة المعراخ المعارضة، عندما شارك ٢١ عضوا من اعضائها في الكنيست بالتصويت، مخالفين بذلك قرار الكتلة بالمقاطعة، وصوت ثمانية منهم الى جانب القانون، إضافة الى كتلة الليكود وهتحياه.

اهداف القرار: على الرغم من ان بيغن تذرّع بادّعاءات «تاريخية» و«امنية» و«سياسية» و«اخلاقية» لتبرير الأسباب التي دعته لاصدار قرار يقضي بضم الجولان، إلّا انه لم يقدم حججا كافية تدعم ادّعاءاته. فقد استخدم اقوالا منسوبة الى الرئيس حافظ الأسد ووزير خارجيته عبد الحليم خدام يؤكدان فيها موقفهما من